S/2023/1013

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
20 December 2023
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 19 كانون الأول/ديسمبر 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام

يسعدني أن أشاطركم، بصفتي رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، تقرير الزيارة التي قمت بها إلى بانغي في الفترة من 7 إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

وسأظلُّ رهن إشارة مجلس الأمن لتقديم ما قد يحتاجه من معلومات وتوضيحات إضافية. ولا تزال لجنة بناء السلام على استعداد لمرافقة جمهورية أفريقيا الوسطى وإبلاغ المجلس بشأن التطورات المتصلة ببناء السلام، حسب الاقتضاء.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن وإصدارها باعتبارها من وثائق المجلس.

(توقيع) عمر **هلال**

رئيس

تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام

030124 281223 23-25724 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 19 كانون الأول/ديسمبر 2023 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام

زيارة رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من 7 إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

1 - قمت، بصفتي رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، بزيارة إلى بانغي في الفترة من 7 إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وكما ورد في اختصاصات الرحلة، فقد كان التركيز منصبا على تكوين نظرة عامة أفضل على الروابط بين التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية التي يواجهها البلد حاليا، منذ زيارتي الأخيرة في عام 2020، فضلا عن تبيُّن جهود البلد لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز قطاع سيادة القانون والعدالة. وكان الهدف من الزيارة أيضا هو استكشاف الفرص المتاحة أمام اللجنة لتحديد أولويات جهودها في مجال التعبئة والدعوة من أجل دعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي قد تشمل: مواصلة دعم سياسة اللامركزية وإعادة بسط سلطة الدولة على جميع أنحاء البلد، وتنظيم انتخابات محلية، والشروع في تحويل النموذج الفكري من حالة المساعدة الإنسانية الدائمة إلى حالة الاستثمار في التنمية وفي انتعاش اقتصادي تدريجي، تعزيزا لاستدامة السلام والاستقرار.

2 - وكان من المفترض أن ألتقي برئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فوستين أرشانج توادیرا، وكذلك أن أجتمع مع وزيرة الخارجية، سيلفي فاليري بايبو تيمون. ولكن وصولي تزامن، للأسف، مع مغادرتهما البلد إلى الرياض، للمشاركة في القمة العربية الأفريقية. بيد أنني اجتمعت مع رئيس الوزراء، الذي أعرب عن تقدير الرئيس لزيارتي وللدعم المستمر الذي تقدمه تشكيلة لجنة بناء السلام. وقد أتيحت لي أيضا فرصة الاجتماع بالوزير المكلف بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن ومتابعة تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ورئيس الجمعية الوطنية، ورئيس السلطة الوطنية للانتخابات، ورئيس المحكمة الجنائية الخاصة، وسفراء الاتحاد الروسي وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وممثل الاتحاد الأوروبي وأعضاء من منتدى البرلمانيات، وممثلي بنك التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي، وممثلين عن المجتمع المدني، فضلا عن القيادة الرفيعة المستوى لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وفريق الأمم المتحدة القطري. وقمت كذلك بزيارتين ميدانيتين، الأولى إلى حي PK5 في بانغي لزيارة مشروع يموله صندوق بناء السلام، والثانية إلى بانغاسو في محافظة مبومو، للقاء السلطات المحلية وزيارة مشروع معني بالحد من العنف المجتمعي. وزرت أيضا الوحدة المغربية المنتشرة في إطار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة) في قاعدتها في بانغاسو. وطوال زيارتي، نقلت رسالة دعم وتضامن قوية، مع الإقرار بالتزام اللجنة المستمر بدعم جمهورية أفريقيا الوسطى في مسارها المفضي إلى السلام والاستقرار.

الفرص والتحديات على جبهات السلام والأمن والسياسة

3 - قدمَت اجتماعاتي في بانغي عدة أفكار مثيرة للاهتمام حول التقدم المحرز في جمهورية أفريقيا الوسطى، خاصة منذ زيارتي الأخيرة في شباط/فبراير 2020. ولا يزال اتفاق عام 2019 السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخريطة طريق لواندا يوجِّهان الجهود الرامية إلى بناء الاستقرار.

وخلال حواري مع الوزير المكلف بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، أحطت علما بحل 9 جماعات من أصل 14 جماعة مسلحة وقّعت على الاتفاق وبتسريح أكثر من 000 5 مقاتل، بدعم من البعثة المتكاملة وشركاء آخرين. وفي حين أعربت عناصر مسلحة أخرى عن نيتها الانضمام إلى العملية، فإن نقص الموارد في الوزارة يعيق قدرتها على إتمام نزع سلاح فلول العناصر المسلحة، بمن فيهم المقاتلات، وتسريحهم وإعادة إدماجهم، فضلا عن إدارة برنامج الإعادة إلى الوطن. وتشمل التحديات الأخرى استمرار نشاط الجماعات المسلحة في الجزء الغربي من البلد، حيث تنتشر الانتهاكات أكثر من غيرها، ولا سيما من جانب جماعة "حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار" المسلحة. وشدد الوزير على أن ضمان استدامة عملية نزع السلاح يتطلب التزاما طويل الأجل، بما في ذلك من جانب المجتمع الدولي، لدعم جهود سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أثرتُ هذه المسألة مع الجهات المانحة وقيادة البعثة المتكاملة، وشددت على ضرورة تقديم المعونة التقنية والمالية إلى وزارة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن ومتابعة تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لتمكينها من الاضطلاع بولايتها المهمة بفعالية. ولا يزال السلام هشا في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولكن إرادة السلطات الوطنية وتصميمها واضحان جدا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يلتف حول الاتفاق ويقدم الدعم السياسي اللازم والموارد المالية الضرورية لضمان تنفيذه بنجاح.

4 - والواقع أن الاتفاق لا يزال صامدا منذ التوقيع عليه. إلا أن السيطرة المحدودة للدولة على بعض أنحاء أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى، واستمرار أنشطة الجماعات المسلحة، لا سيما في وسط البلد وشرقه، والمظالم الباقية للسكان، التي تتفاقم إثر الانخفاض الشديد في مستوى التنمية البشرية، تتطلب جهودا معزَّزة واستثمارات في السنوات القادمة. وقد استشعرتُ في محادثاتي مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والنساء البرلمانيات إحباطَ السكان في المناطق النائية التي تغيب عنها سلطة الدولة. فظروفهم المعيشية صعبة، لا سيما بسبب انعدام الأمن وتعذر الوصول إلى الخدمات الأساسية التي لا غنى عنها، مثل البنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم. وما لم يجنِ هؤلاء السكان ثمار السلام والاستثمارات في التنمية، فستظل مظالمهم قائمة، مؤججةً نيران العنف. وسمعت من البرلمانيات أيضا عن التحديات التي يواجهنها عند تنظيم حملات في هذه المناطق. فالعنف المستمر والتهديدات الأمنية تقوِّض جهودهن الرامية إلى ضمان مشاركة المرأة وتمثيلها في العمليات الانتخابية والسياسية. ونظرا للدور الهام الذي تؤديه المرأة في إرساء وحفظ التماسك الاجتماعي والمصالحة والسلام، فإنها يجب أن تستفيد من تدابير الحماية في جميع الأوقات، ولا سيما أثناء الدورات الانتخابية.

5 - وقد جاءت زيارتي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى على خلفية إصدار الدستور الجديد ودعوة الرئيس الجماعات المسلحة إلى الانخراط في عملية السلام من جديد. ولاحظتُ، لا سيما خلال حواري مع أعضاء المجتمع المدني، أن العملية التي أفضت إلى الاستفتاء وإعلان دستور جديد كانت مصدر نقاش مستفيض. وأشدتُ بنجاح إجراء الاستفتاء في ظروف سلمية، مما يؤكد عزم شعب جمهورية أفريقيا الوسطى على إنهاء دورة العنف وضمان استقرار البلد وتنميته. ومن المؤسف أن جماعات المعارضة لا تزال ترفض المناقشات المتعلقة بعملية السلام وتدعو إلى مقاطعة الانتخابات المحلية، لا سيما بعد عملية الإصلاح الدستوري. وأشجع بقوة الجهود الرامية إلى تيسير التقارب بين الحكومة والمعارضة. وقد كانت رسالتي الرئيسية طوال تفاعلاتي هي تشجيع جميع الأطراف على التطلع إلى الأمام والحفاظ على التقدم المحرز حتى الآن نحو المصالحة الوطنية. وروّجتُ أيضا لضرورة مواصلة كفالة الحوار البناء والتفاهم بين جميع الجهات الفاعلة،

من خلال الاستفادة من السبل القائمة والمفتوحة للحوار التي يتيحها نهج "main tendue" (اليد الممدودة) الذي يتبعه الرئيس.

6 - وأشرتُ كذلك لجميع محاوريّ، بمن فيهم الشركاء الدوليون والجهات المانحة وأعضاء المجتمع المدني والبرلمانيات والسلطات الوطنية، أن أحد المعايير الرئيسية في هذا المنعطف الحرج هو القدرة على تلبية رغبة مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى في السلام والاستقرار من خلال التنظيم الناجح لانتخابات محلية شاملة وذات مصداقية وشفافة وسلمية. ولدي قناعة بأن هذه الانتخابات أساسية للديمقراطية، والحوكمة المحلية الفعالة، وزيادة شرعية التمثيل المحلي، والسلام المستدام. وفي لقاءاتي مع رئيس الوزراء ورئيس الجمعية الوطنية ورئيس السلطة الوطنية للانتخابات، لاحظت عزما جليا وقويا على إجراء الانتخابات المحلية ضمن الجدول الزمني المحدد، أي في تشرين الأول/أكتوبر 2024 وكانون الثاني/يناير 2025. إلا أن هؤلاء الأفراد سلطوا الضوء أيضا على النقص الحالي في تمويل أعمال التحضير للانتخابات. وأشرتُ إلى أن رسم خرائط لتسجيل الناخبين وتحديد مراكز الاقتراع المحلية سيتطلب استثمارات كبيرة، لا سيما في المناطق التي يتعذر أو ينعدم وصول سلطات الدولة إليها، وحيث لا تزال القيود الأمنية تشكل عائقا. وبما أن الانتخابات تقرر إجراؤها في العام المقبل، فإنني أعتقد اعتقادا راسخا أن هذه مسألة ملحة تتطلب تعبئة سريعة للموارد الكافية. وأدعو مرة أخرى الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين لجمهورية أفريقيا الوسطى، كما فعلت في بانغي، إلى مواصلة جهود التعبئة دعما للانتخابات، التي تعتبر أساسية لإرساء الديمقراطية التي تشتد الحاجة إليها على الصعيد المحلي، وللسلام في البلد بصفة أعم. وأحذر من مخاطر التأخير الزائد في هذه العملية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تداخل مع الدورة الانتخابية المقبلة، التي تبدأ في عام 2025، ومع إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة. وأشدد أيضا على أن الدعم ينبغي ألا يخضع لأي شروط، بما في ذلك ما يتعلق بالتطورات في الحوار السياسي، مع التأكيد من جديد على أن ضمان استيعاب الجميع، في أي عملية انتخابية، هو أحد التحديات التي تواجهها الديمقراطية.

7 - وأثناء زيارتي الميدانية إلى بانغاسو، لاحظت أن على الرغم من القيود والتحديات، فقد أُحرز تقدم كبير يلزم مواصلته ودعمه. وشاهدتُ تحسنا ملموسا في الوضع الأمني، مقارنة بحجم العنف والدمار الذي شهدته في عام 2020. فقد تمكنت السلطات المحلية، بدعم من البعثة المتكاملة، من إعادة بناء السلام والأمن وتوطيدهما، وإعادة الحياة إلى بانغاسو والسماح للمجتمعات المحلية باستئناف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وللأطفال بالعودة إلى المدارس. وأعادت الدولة بسط سلطتها على المنطقة بالكامل من خلال الدعم الممنوح للتنفيذ الفعال للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخريطة طريق لواندا. واستفادت بانغاسو أيضا من سلسلة من حملات التوعية بشأن التماسك الاجتماعي. وقد تولت البعثة المتكاملة قيادة هذه المبادرات، بدعم من صندوق بناء السلام وصناديق الحد من العنف المجتمعي. وأُتيحت لي فرصة زيارة مشروع للحد من العنف المجتمعي يفيد النساء ولاحظت مدى نجاحه في إعادة بناء الروابط الاجتماعية، ومساهمته في تعزيز الحوار بين المجتمعات من خلال توفير فرص اجتماعية واقتصادية للأعضاء السابقين في الجماعات المسلحة، ومن ثم تحفيز الآخرين على نزع سلاحهم ووقف العنف طواعيةً. وأعتقد أن هذه المبادرات يلزم تعزيزها وتكرارها في جميع أنحاء البلد.

8 - وفي الختام، فقد لاحظتُ حدوث تطورات إيجابية على جبهة السلام والأمن منذ زيارتي الأخيرة. ولدي قناعة، أكثر من أي وقت مضى، بأن جمهورية أفريقيا الوسطى تمر بمنعطف حاسم في مسارها نحو بناء سلام واستقرار دائمين، إذا ما قدم لها المجتمع الدولي الدعم اللازم. وقد تجلى لي في جميع زياراتي،

بما في ذلك زيارتي الميدانيتان، دور الرئيس القيادي وتصـــميمه القوي على قيادة تحول في النموذج الفكري لبلده بإخراجه من حالة الأزمة الممتدة إلى الانتعاش والتنمية المستدامة. وللحفاظ على هذا المسار الإيجابي، ســـيتعين على الحكومة والمجتمع الدولي مضـــاعفة جهودهما على مختلف الجبهات من أجل الحفاظ على جدوى الاتفاق، سواء من ناحية الأمن، الذي يدعم استعادة سلطة الدولة، أو تقديم الخدمات الأساسية للسكان لتحسين فرص كسب العيش. وسيمثل إجراء الانتخابات المحلية في العام المقبل إنجازا مهما ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعمه من أجل توطيد المكاسب المتحققة من بناء السلام. وأعتزم الاستفادة من الدور التنظيمي لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام في الأشهر المقبلة الحاسمة من خلال مواصلة تبادل المعلومات والتوعية بالتطورات المتصلة بالعملية الانتخابية. وفيما يتعلق بتمويل الانتخابات، لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة، وأعتزم الاتصال بجميع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى لتشجيعهم بقوة على التبرع للصندوق المشترك للتبرعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبعد كل ما ضُخَّ من استثمارات في سبيل إحلال السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى على مدى السنوات الماضية، يجب على المجتمع الدولي ألا يسمح بحدوث فجوة في تمويل هذه الانتخابات، مما قد يؤدي إلى تفاقم خطر الانتكاس.

الجوانب الإنسانية والاقتصادية

9 - لا تزال جمهورية أفريقيا الوســـطى تواجه أزمة إنســـانية خطيرة وبنيوية. ففي عام 2023، لا يزال 3,4 ملايين شخص (أي نسبة 56 في المائة من السكان) بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية. ولا يزال جزء كبير من سكان جمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما في المناطق الواقعة خارج المراكز الحضرية، يعانون من العنف ضـــد المدنيين وانعدام الأمن، الذي يؤدي إلى التشـــريد أيضـــا. ويمثل النازحون داخل جمهورية أفريقيا الوســـطى أو في البلدان المجاورة لها حاليا أكثر من واحد من كل خمســـة من مواطنيها. ولا يزال الحصـول على الخدمات الأسـاسـية، مثل الصـحة والتعليم، وسـبل العيش، بما في ذلك في مجال الزراعة، محدودا بشـــدة نتيجة لانعدام الأمن والعوامل المناخية، مثل الفيضـــانات الأخيرة. وأثناء اجتماعي مع فريق الأمم المتحدة القطري، لاحظت تأييدا لتصميم الرئيس على تحويل البلد من الاعتماد على المساعدة الإنسانية إلى الســـعي إلى تحقيق الانتعاش الاقتصـــادي. وأشـــار الفريق القطري إلى أن التحســـينات الأخيرة ولمحة الاسـتقرار الملحوظة يمكن أن تتيح فرصـة للعمل بشـكل مختلف. ومن الأهمية بمكان زيادة الاسـتثمار في مشـاريع السـلام والمشـاريع الإنسـانية والتنموية. إلا أن الفريق القطري لاحظ أيضـا وجود تحديات كبيرة في مجالات التنمية الاقتصادية والبنية التحتية الأساسية والحوكمة وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، أسهم الدور الذي اضـــطلعت به البعثة المتكاملة في تهيئة بيئة أكثر أمنا وســـلامة في العديد من أنحاء البلد التي كانت سلطة الدولة غائبة عنها في إعادة بناء ثقة السكان.

10 - وبالمثل، أعرب فريق الأمم المتحدة القطري عن امتنانه للدعم الذي قدمه صـــندوق بناء الســـلام والاستثمارات التي ضـخّها في مختلف المجالات. ولم ينظر أعضـاء الفريق القطري إلى الصـندوق على أنه أداة تحفيز فحســب، بل وصــفوه أيضــا بأنه "أهم أداة" ســاعدت على غرس بذور المصــالحة، وإقامة حوار ســياســي جامع ودعمه، وشـكلت عاملا سـاعد على التمكين الاجتماعي والاقتصـادي للعديد من الشـباب والنساء، وعززت قدرات الدولة وخدمات الدولة في شتى أنحاء البلد. وقد تمكنت من مشاهدة تأثير صـندوق بناء السلام بشكل مباشر عندما زرت أحد مشاريعه ذات القيادة النسائية في حي PK5. وسجلت إعجابي العميق بنتائج المشروع وهزت مشاعري قدرةُ نساء الحي على الصمود، فقد كان لهن دور أساسي في الترتيب للمصـالحة بين المجتمعات المحلية ومسـاعدة أفرادها على الاسـتفادة من التنمية الاجتماعية والاقتصـادية،

بصرف النظر عن معتقداتهم الدينية. وشعرت بالتفاؤل لرؤية دعم صندوق بناء السلام للحلول الدائمة وتشكيله عاملا تمكينيا لتحقيق السلام والاستقرار. وقد أعرب كل من أعضاء الفريق القطري وقيادة البعثة المتكاملة عن أملهم في أن يحافظ صندوق بناء السلام على مستوى مشاركته واستثماراته ليس فقط من أجل تعزيز هذه الإنجازات ولكن أيضا لضمان حصول العمليات المقبلة والمهمة، مثل الانتخابات المحلية، على الدعم.

11 - وفيما يتعلق بالوضع الاجتماعي والاقتصادي والمالي، لا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى، التي يبلغ عدد سكانها حوالي 6 ملايين نسمة، تحتل المرتبة الدنيا في مؤشر رأس المال البشري ودليل التنمية البشرية. وقد حالت مشاكل بنيوية عميقة الجذور متعلقة بالحوكمة دون استغلال البلد لموارده والاستفادة منها بشكل كامل ومعالجة الوضع. وعلاوة على ذلك، فعندما علّقت بعض الجهات المانحة دعمها للميزانية، واجهت جمهورية أفريقيا الوسطى تحديات مالية في وقت كان فيه الطلب على الخدمات العامة من جانب السكان المنكوبين بالفعل شديد الإلحاح، وطال فيه تأثير الصدمات الخارجية البلد، بما في ذلك العوامل المتصلة بالمناخ. بيد أن جهود الرئيس لاستعادة دعم المجتمعين الإقليمي والدولي من خلال تعزيز الاستقرار السياسي في البلد أسفرت عن بعض النتائج المشجعة.

12 - وأثناء اجتماعي مع المؤسسات المالية الدولية، أشار ممثل صندوق النقد الدولي إلى أن البلد قطع، من خلال سَن إصلاحات جوهرية، خطوات مهمة نحو تغيير مسار إدارته المالية. ولدعم ذلك الجهد، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في نيسان/أبريل 2023 على ترتيبات تسهيل ائتماني ممدد قيمتها حوالي 191,4 مليون دولار. ويهدف البرنامج المدعوم بالتسهيل الائتماني الممدد إلى تلبية احتياجات البلد الطويلة الأمد فيما يتعلق بميزان المدفوعات، ومواصلة منح الأولوية للإنفاق على الأولويات من الخدمات العامة الأساسية في مجال الصحة والتعليم، وتوفير إطار سياساتي للنهوض بالإصلاحات الرئيسية. وبدعم تقني من صندوق النقد الدولي، تمكنت جمهورية أفريقيا الوسطى من تحسين إيراداتها الضريبية خلال الأشهر الستة الماضية. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,5 في المائة في عام 2023، فيما يمثل زيادة عن معدل النمو البالغ 0,4 في المائة في عام 2022، بسبب إصلاحات الاقتصاد الكلي والتقدم المحرز في عملية السلام. ويشكل البرنامج جزءا من جهد منسق تبذله المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، وصندوق النقد الدولي) بهدف دعم شعب جمهورية أفريقيا الوسطى وتجنب تفاقم الأزمة الإنسانية مع مساعدة البلد في الوقت نفسه على تبني رؤية بعيدة المدى للنمو.

13 - وقد رحب كذلك من التقيت بهم من أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة بالتقدم المحرز في الآونة الأخيرة وحثّوا على مضاعفة الدعم المقدم إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لوضع رؤية ذات مدى أبعد لتحقيق انتعاش اقتصادي ومالي تدريجي، وفي نهاية المطاف، التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يعتبر بناء جسر بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، مصدرا محتملا للنمو الاقتصادي. وأرى أن ينبغي إجراء دراسة بدعم من المؤسسات المالية الدولية لتوقع الاستثمارات المرتبطة بهذا المشروع. وتتماشى هذه الرؤية من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى مع تصميم الرئيس على إنهاء احتياج البلد إلى المساعدة الإنسانية الطويلة الأمد.

14 - وأعتزم مواصلة دعوتي إلى ضخ استثمار فعال ومستدام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك خلال رحلة مقبلة إلى واشنطن العاصمة للاجتماع بممثلي المؤسسات المالية الدولية، وفي اجتماعاتي مع الجهات المانحة.

سيادة القانون والعدالة

15 - يمثل تعزيز نظام سيادة القانون والعدالة، وهو شرط مسبق للسلام والمصالحة الدائمة، إحدى أولويات تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام. وفي اجتماعي مع رئيس المحكمة الجنائية الخاصة وفريقه، اطّلعت على عملهم والأحكام الصادرة عن المحكمة مؤخرا. وفي حين أن المحكمة لديها عدة قضايا في مرحلة التحقيق، فقد أصدرت حكمها الأول في تشرين الأول/أكتوبر 2022، بإدانة ثلاثة أعضاء من جماعة حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار المسلحة بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وعلى الرغم من أن المحكمة تواصل الاضطلاع بأنشطتها، فلا تزال هناك فجوات مالية كبرى. وهذا النقص في التمويل يعوق قدرة المحكمة على الاضطلاع بعملها بفعالية وسرعة. وتشمل التحديات الأخرى الاحتفاظ بالقضاة الدوليين واستبدالهم وتحسين قدرة مؤسسات العدالة والإصلاح الوطنية وأدائها خارج بانغي. وشدد رئيس المحكمة على أن مسألة الاحتفاظ بالقضاة الدوليين واستبدالهم لا تزال مسألة حاسمة، إذ يقتضي القانون وجودهم وهم ضروريون للاضطلاع بالأنشطة القضائية للمحكمة. وعلاوة على ذلك، أشار الرئيس إلى أن الثغرات في عناصر أساسية للسلسلة القضائية تغذي انعدام الثقة لدى الجمهور العام وانتقاده لنظام العدالة. وقد حاولت المحكمة الاستجابة لبعض تلك الشواغل بتوسيع أنشطتها في مجال الاتصالات لكي تعرض أحكامها وبإنشاء صندوق لجبر أضرار الضحايا. وعلى الرغم من كون صندوق جبر الأضرار أداة مهمة لتعزيز الثقة في نظام العدالة، فإنه لم يولد زخما بين الجهات المانحة. ويغطي كل من البعثة المتكاملة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي معظم الميزانية السنوية للمحكمة. وأدعو المجتمع الدولي إلى دعم المحكمة وعملها وموظفيها والقضاة الدوليين، بسبل منها توفير التمويل. وينبغي الحفاظ على المكاسب التي تحققت بالفعل في قطاع سيادة القانون وتوطيدها من أجل ضمان بقاء جمهورية أفريقيا الوسطى على الطريق المفضي إلى السلام والعدالة.

ملاحظات ختامية

16 - تقف جمهورية أفريقيا الوسطى حاليا عند مفترق طرق حاسم، مع وجود العديد من الآفاق الواعدة لتحقيق السلام الدائم. وعلى الرغم من المخاطر والتحديات والفجوات في القدرات والموارد، ما زلت متفائلا، إذ إن الحكومة قد حافظت على التزامها بالسلام والمصالحة المستدامين وتصميمها على الوفاء بالعهد نيابة عن شعبها في جميع أنحاء إقليمها. وتدرك جميع شرائح المجتمع أهمية التطلع إلى المستقبل وكتابة فصل جديد للبلد. وهذا يتطلب نهجا متضافرا وموحدا بين شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى دعما لجهودها الرامية إلى ضمان الأمن والعدالة وتوفير فرص أفضل لكسب العيش لشعبها.

17 - لذا فمن الأهمية بمكان أن تضاعف جميع الجهات الفاعلة - المؤسسات المالية والجهات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة على حد سواء - جهودها من خلال الالتفاف حول استراتيجية موحدة لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال إيجاد أوجه التآزر والتنسيق. وإن ترجمة تطلعات شعب جمهورية أفريقيا الوسطى إلى سبل عيش أفضل وسلام واستقرار وتنمية إلى واقع لأمر ممكن، ولا ينبغي إضاعة هذه الفرصة. وفي هذه المرحلة الحاسمة، ينبغي أن تكون أولويتنا الأولى والرئيسية هي أن نقف معا من أجل تقديم دعم موحد، بناء على طلب سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، من أجل النجاح في إجراء انتخابات محلية تستوعب الجميع وتتسم بالمصداقية والشفافية والسلمية في تشرين الأول/أكتوبر 2024. ويتعين علينا أيضا أن نجد سبلا لتلبية حاجة مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى الملحة إلى سبل عيش أفضل، حتى يتمكنوا من جني

ثمار السلام وعوائد التنمية. وإن لم نتكاتف جميعا لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى لتحقيق هاتين الأولويتين، فإننا سنجازف بفقدان المكاسب المهمة التي تحققت في السنوات الأخيرة، ونتحول من الانفراج إلى الانهيار. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتحمل انتكاسة أخرى في جمهورية أفريقيا الوسطى، وينبغي أن يستثمر بشكل متزايد في مشاريع السلام والتنمية والمشاريع الإنسانية. ولدي اعتقاد راسخ أيضا بأن نجاح الانتخابات المحلية سيعزز الديمقراطية وسيكون عاملا أساسيا لتحقيق الاستقرار في البلد. ولذلك، أحث جميع الدول الأعضاء على النظر في التبرع للصندوق المشترك للتبرعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجه الاستعجال لتيسير عملية تحضير سلسة.

18 - ولم يعزَب في أي وقت من زيارتي عن أي شك في أهمية مساهمة البعثة المتكاملة. وقد كررت الحكومة تأكيد دعمها للبعثة، وسلط جميع من حاورتهم الضوء على الأهمية الحاسمة لمواصلة البعثة المتكاملة الوفاء بولايتها. وأتاحت لي زيارتي أيضا أن ألاحظ الدور التحفيزي الذي يؤديه صندوق بناء السلام. وفي حين أن المشاريع التي يمولها ليست كبيرة الحجم، فإن تأثيرها ملموس وهي تؤدي دورا حاسما في التوفيق بين المجتمعات وإيجاد الفرص الاجتماعية والاقتصادية.

19 - وأود أن أكرر الإعراب عن تقديري لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وأصحاب المصلحة الآخرين وللبعثة الدائمة لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى الأمم المتحدة في نيويورك لتعاونهم الممتاز وما قدموه من دعم من أجل التحضير لرحلتي إلى بانغي والقيام بها. وأود أيضا أن أشيد بمكتب دعم بناء السلام والبعثة المتكاملة وأن أشكرهما على دعمهما المستمر طوال مهمتي وعلى مساعدتي في الاضطلاع بدوري كرئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام. وينبغي للجنة أن تواصل دعم الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها مكتب دعم بناء السلام والبعثة المتكاملة، لأن ولايتيهما لا تزالان أكثر أهمية من أي وقت مضى في هذا المنعطف الحرج الذي يمر به البلد.